

جامعة جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مادة : إدارة التنمية المحلية

لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

أ.د كريش نبيل

السنة الجامعية

2026-2025

الأهداف والمحتوى

أهداف المادة:

- التعريف بمفهوم سياسة التنمية المحلية وخصائصها .
- التعريف بأسباب نشوئها وتصنيفها.
- تحديد مناهج تشخيصها وكيفية التعامل معها
- دراسة وتحليل جوانبها العملية

محتوى المادة :

-المحور الأول : المفاهيم العامة والاسس النظرية لسياسات التنمية المحلية

1-المقاربات النظرية لدراسة سياسات التنمية المحلية

2-سياسة التوازن الجهوي

3-سياسة التنمية الريفية

4-الخدمة العمومية المحلية

-المحور الثاني:مخططات التنمية المحلية

1-التطور التاريخي

2-المخطط القطاعي للتنمية

3-المخطط البلدي للتنمية المحلية

1 من حيث المجال النظري : يمكن القول في البداية أن المقاربات النظرية للتنمية المحلية حسب أدبيات التنمية المختلفة، عادة ما تركز على:

- المعنى الغربي الذي يأخذ بعين الاعتبار خصائص وظروف المجتمعات الغربية الرأسمالية وطرق تعاملها مع مفاهيم النمو والاستثمار والإنتاج والاستهلاك والادخار بغض النظر عن ظروف وأوضاع المجتمعات النامية التي تعاني من مشاكل وأزمات اقتصادية واجتماعية كثيرة نتيجة أسباب وعوامل مختلفة ، حيث كثيرا ما تركز الدراسات اليوم على طبيعة الجهود المبذولة من اجل تحقيق النمو بشكل مستمر على مستوى الدخل القومي والفردى بشكل إجمالى وبناء على مجموعة من الشروط والمعايير الشكلية والموضوعية ذات العلاقة بظروف معيشة الفرد وأزماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة.

كون المعادلة التنموية لا تتوقف فقط على وسائل العمل الجماعي والقدرة البشرية في إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع بل تمتد أيضا إلى عوامل أخرى كثيرة ، كالقدرة على التكيف مع الواقع والتحكم في وسائل وأساليب الإنتاج التكنولوجية والتنظيمية والإدارية و مدى امتلاك إرادة التطوير بشكل ذاتي ومستقل..... وغيرها.

ما يعني أن مفهوم التنمية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ، لا يمكن النظر إليه كجزء من الأبعاد التاريخية والحضارية لسياسة تقرير المصير السياسية والاقتصادية الخاصة بما يعرف بدول الجنوب أو الدول النامية ، بل أيضا بما يحمله من دلالات ومعاني مفاهيم عديدة ، كالنمو الاقتصادي والتحديث والتقدم والانفتاح الليبرالي والرأسمالية الاقتصادية التي تستخدم في الكثير من الأحيان كمرادف لمفاهيم التخلف والتبعية ، رغم وجود اختلافات كثيرة بينها ، سواء من الناحية الدلالية الاصطلاحية أو من ناحية التوجهات

الإيديولوجية والجوانب الاقتصادية والمالية والممارسات العملية ذات العلاقة بمؤشرات الديمقراطية والليبرالية والراسمالية والتصنيع والتقنية الحديثة وغيرها.

فإذ كانت المقاربات النظرية عادة ما تصنف الواقع التنموي للبلدان بناء على مجموعة من المداخل والنماذج والتجارب ، فإن تحليل التوجهات التنموية المجتمعية لم يقتصر- هو الآخر فقط على التصنيفات النمطية التي تقسم المجتمعات إلى مجتمع تقليدي- زراعي- فقير ومجتمع حديث- مصنع - غني، بناء على أدوات الإنتاج المستخدمة في التنمية ومدى علاقاتها بأدوات التكنولوجيا الحديثة ، بل امتد أيضا إلى مفاهيم الانجاز ودور الفرد والقيم في تحقيق التقدم والتراكم الإنتاجي والمعرفي تحقيق التنافس ، وفقا لمعايير سيكولوجية وسوسيولوجية واقتصادية ومعتقدات دينية وثقافية عديدة . كما ذهب إلى ذلك الكثير من الكتاب أمثال: تالكوت بارسونز ، روستو ، دافيد ماكلياند ، دافيد سميث ، فرانسيس فوكوياما ، وانكليس... وغيرهم.

وعلى هذا الأساس يمكن القول ، أن مفهوم التنمية المحلية الذي يمثل جزءا من مفهوم التنمية بمعناها الوطني والشامل ، لا يتأثر فقط بالاتجاهات الفردية وإنما أيضا بمختلف التجارب الاجتماعية التي تكون على مستوى الإقليم او الجماعة القاعدية المحلية، حيث كما تتأثر بالأبعاد التاريخية ذات العلاقة بالاستعمار والهيمنة ، تتأثر أيضا بالأبعاد الموضوعية المرتبطة بالاستغلال والاحتكار والتبعية والتحفيز والتحضر- والتواكل والثقة والتعليم والاعتماد على الذات.... وغيرها .

كما تؤكد مجموعة من نظريات التنمية ، كنظرية التحديث التي تركز على مراحل التطور وعملية الانتقال من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث ودور مؤشرات ومعايير التصنيع والتحضر- والتعليم والمشاركة في إحداث متطلبات التغيير الاجتماعي والاقتصادي وإرساء مبادئ العلمانية والعقلانية والبرغماتية وتعزيز شروط الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من خلال الاستثمار الجيد في الرأسمال المادي والبشري . ونظرية التبعية التي تؤكد على أسباب

التبعية الرأسمالية وأثرها على تحقيق التخلف الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية بسبب عوامل الهيمنة والسيطرة والاستعمار... وغيرها. كون المقاربات النظرية للتنمية اليوم ، لا ترتبط فقط بمفاهيم نمط الإنتاج السائد وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بل أيضا بطبيعة النظام العالمي وعلاقة المحيط بالمركز.

رغم أن هناك نقد وقصور للمقولات المطروحة في هذا الإطار ، بسبب تشعب الواقع التنموي في الدولة واعتماده على عوامل مختلفة بشكل متشابك ومستمر، كوسائل التكنولوجيا الحديثة وقدرات الثقافة والمشاركة والمهارة والثبات والديمومة والتكيف مع ظروف الواقع.... وغيرها. مادام أن نجاح التنمية لا يمكن ربطه بالتجارب الغربية وحدها بل أيضا بنماذج خاصة تعرف كيف تقدر التراث المحلي والثقافة المحلية وتستفيد من أدوات التكنولوجيا الحديثة وأساليب التصنيع والتحديث الجديدة من خلال الاعتماد على القدرات الذاتية والتقاليد والعادات المحلية الموروثة.

2- من حيث المجال العملي : اذا كانت التنمية المحلية ما هي إلا تلك التنمية التي تكون على المستوى المحلي وتستمد أهميتها من أهداف التنمية الوطنية الشاملة ، فان دورها التكاملي في تحقيق متطلبات التوازن التنموي، ينبغي أن يتمشى دائما وأهداف التنمية المرجوة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، مادام أن ارتباطها بالإقليم المحلي أو المجتمع المحلي يعتبر اليوم ضروريا ليس فقط لتجسيد مفاهيم اللامركزية المحلية وتحقيق التكامل العمودي مع الأجهزة المركزية ، وإنما أيضا لتعزيز متطلبات الإشراف والرقابة والمتابعة والتوجيه والتنسيق الضرورية لتجسيد مشاريع وبرامج التنمية المختلفة.

فكما ينبغي إقران أهمية التنمية المحلية بأهداف التعاون المختلفة المحققة بين القطاعات الحكومية المحلية ، يجب أيضا تعزيز دورها بشروط التفاعل المباشر بين الهيئات المحلية و الجهود الشعبية ، سواء من خلال تنمية دور المواطنين و تعزيز مساهمتهم في الجهد التنموي بالرأي والاقتراح والمشورة

والنقد و تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات والأهداف وتجسيد قيم التضامن والتعاون والثقة المتبادلة، أو من خلال تجسيد روح العمل الجماعي التي تستمد أهميتها كذلك ليس فقط من مميزات الإقليم المحلي ودوره في تحقيق المشاركة في العمل التنموي ومخططاته وبرامجه وإنما أيضا من درجة الإحساس الجماعي بضرورة التطوير والتغيير الدائم لبرامج التنمية وتعزيز آليات تنفيذها من خلال الاعتماد على الذات والإحساس بالمسؤولية والإبداع.

ذلك أن نجاح سياسات التنمية المحلية من الناحية العملية لا يتوقف على عامل واحد ، وإنما على مجموعة من العوامل منها :

- التوافق مع سياسات وأهداف التنمية الوطنية الشاملة.
- تجسيد مبدأ التنمية العادلة والمتوازنة والقضاء على مظاهر الإقصاء والعزلة والتهميش.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان المحليين وضمان الحياة الكريمة لهم.
- تثمين الموارد الطبيعية المحلية وترشيد استغلالها.
- توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.
- تحسين نوعية الخدمات المحلية العامة .
- جذب الاستثمار وخلق الثروة.
- رفع مستوى القدرات الفردية والجماعية .
- حل المشاكل التنموية المحلية ومواجهة تحدياتها المختلفة.

1- مبادئ سياسات إدارة التنمية المحلية : إذا كانت الإدارة المحلية تمثل مختلف الأجهزة والهيئات في الإدارات والمرافق العامة الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي وتتمتع باختصاصات محلية عديدة ، كالمجالس البلدية والمجالس الولائية والإدارات المحلية ، فإن وظائف التنمية المحلية ماهي الا جزء من سياسات التنمية المحلية التي تهدف الى تحقيق مجموعة من الخدمات العامة المحلية ، لأجل تنظيم المدن وصيانة الطرق وإنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية و الحدائق العامة ودور الثقافة والرعاية والصحة ومواقف السيارات.... وغيرها من الخدمات ذات المنفعة العامة .

كما أن ارتباط السياسات التنموية بأهداف إنتاجية وخدماتية كثيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لا يساعد فقط على تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المحلي وإدارة مشاريعه التنموية بشكل فعال ، بل يتطلب أيضا ضرورة الاستفادة من الجهود المشتركة التي تكون على المستوى المركزي والمحلي أو على المستوى الشعبي والحكومي ، كون السياسات التنموية لإدارة التنمية عادة ما تقوم على مجموعة من المرتكزات او المبادئ، لعل من أهمها مايلي :

- مبدأ محلية التنفيذ ولا مركزية التخطيط: كدعم لدعيمة مركزية التخطيط ومحلية التنفيذ، بالنظر لأهميتها في تجسيد مجالات اللامركزية على مستوى ادارة برامج ومشاريع التنمية المحلية وربط الخطط التنموية الإقليمية بأهداف سياسات التنمية الوطنية ، لاسيما فيما يتعلق بعمليات تصميم الخطط التنموية و متابعة عمليات تنفيذها وتقييمها وتحديد الأطر المؤسسية اللازمة لها... وغيرها.

- مبدأ المشاركة المتوازنة في التنمية : كدعم لدعيمة التكامل التنموي ، التي تتطلب ضرورة تحقيق التكامل والتداخل بين جهود عوامل كثيرة مركزية ومحلية لتحقيق النمو المتوازن والعادل ، كتفعيل دور القطاعين

العام والخاص والمجتمع المدني والمواطنين ، وتشجيع الاستثمار المحلي ، ومعالجة النقائص والاختلالات التنموية المحلية المختلفة... وغيرها.

- **مبدأ عقلانية تسيير الموارد :** كدعم لدعيمة الحكامة المحلية ، التي تتطلب ضرورة الاستفادة من آليات الرشادة المحلية في تسيير وإدارة الموارد المحلية المتاحة وترقية الإطار المعيشي- للسكان المحليين وتحسين الخدمات العامة المحلية الإنتاجية والخدمية.

- **مبدأ دعم القدرات المحلية :** كدعم لدعيمة الاعتماد على الذات لتحقيق متطلبات التنمية المستقلة ، ذات العلاقة بضرورات الانسجام مع خطط التنمية الوطنية وتنمية المصادر المالية المحلية وخلق الثروة وتدعيم القدرات الذاتية المحلية وتشجيع مشاركة المواطنين وتعبئة قدراتهم الفنية والإدارية والتنظيمية في تسيير الشأن العام المحلي.... وغيرها.

2-تحديات إدارة التنمية المحلية : يمكن تحديد تحديات إدارة التنمية المحلية في العديد من الجوانب، لعل من أهمها ما يلي:

- الفهم الخاطئ لمفاهيم الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- ضعف أساليب وأدوات الإنتاج .
- ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة .
- أثر المعتقدات والقيم الثقافية والاجتماعية المحلية السلبية على الممارسات التنموية الإنتاجية.
- ضعف درجة الدافعية نحو الانجاز والابداع والتطوير.
- تراكم مشاكل التنمية محلية وعدم حلها.
- مشكلة العلاقات الاجتماعية وأثارها القبلية والريفية.
- ضعف الثقافة الحضرية والصناعية وقيم المشاركة الديمقراطية.
- محدودية القدرة على معرفة البيئة المحلية والتعامل معها بمختلف أساليب التسيير العصرية .

- مشكلة الاتكالية والعجز المالي المحلي .
- ضعف عوامل التنشئة الاجتماعية والتكوين الإداري.
- ضعف قيم العمل الايجابية في تحقيق التنمية المحلية.
- مشكلة التوفيق بين الأهداف و الاختيارات .
- ضعف أداء المؤسسات المحلية .
- مشكلات الإتيقان والإهمال والرضي بالذات والتعصب والقرابة والتهرب من المسؤولية ...
- مشكلة عدم احترام الوقت و الابتكار والإبداع والخوف من التجديد .
- ضعف آليات الجودة والمحاسبة والمساءلة.
- ضعف المهارة و التدريب .
- الفساد المالي والإداري.
- الاعتماد على الزراعة دون الصناعة والحرف و المهن الخدمية والمنتجة .
- مشكلة تقسيم العمل والأدوار.
- مشكلة هجرة سكان المناطق النائية والجبلية الى المدن والتجمعات الحضرية .
- مشكلة تفضيل العمل بالوظائف الحكومية على حساب المهن والحرف المنتجة للثروة .
- مشكلة العولمة و جذب الاستثمار المباشر.
- مشكلة القدرة التنافسية بما يتوافق ومعايير المؤشرات الدولية .
- مشكلة التطوير التكنولوجي والإداري والتنظيمي وانعكاساتها السلبية على إدارة التنمية المحلية.

1- من حيث الدلالة : يمكن القول أن سياسة التوازن الجهوي ماهي الا مجموعة من البرامج والخطط التي تشمل الإقليم أو الجهة أو القطاع المحلي في المجتمع المحلي ، ويعول عليها من اجل تعميم مكاسب التنمية و القضاء على اختلالاتها المختلفة ، من خلال الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بحاجيات الناس والجماعات المحلية في مختلف أقاليم ومناطق الوطن ، حيث تكمن أهميتها في تجسيد مبدأ التوازن الجهوي على الصعيد الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والإداري ، ومسايرة التوجهات التنموية الوطنية ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي والاستثمار و الرفاهية والاستقرار الاجتماعي.

2- من حيث الغرض: تسعى سياسة التوازن الجهوي الى تحقيق مجموعة من الأهداف الحيوية والمتنوعة ، لعل من أهمها مايلي :

- **على المستوى الإداري :** تسعى سياسة التوازن الجهوي الى تحقيق نظام اللامركزية الإدارية والتنظيمية ومحاربة البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية وتنويع مجال المشاركة في تقديم الخدمة العامة (القطاع العام - القطاع الخاص -المجتمع المدني -المواطنين).
- **على المستوى الاقتصادي:** تسعى سياسة التوازن الجهوي إلى تشجيع ودعم الاستثمار المحلي وتطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه لأجل خلق الثروة ودعم ريادة الأعمال و المؤسسات الصغيرة و الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوزيع الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية.
- **على المستوى الاجتماعي والثقافي :** تسعى سياسة التوازن الجهوي إلى تحقيق متطلبات العيش الكريم للسكان المحليين من خلال الحفاظ شروط التجانس والانسجام الاجتماعي وفك العزلة والقضاء على مناطق الظل وتقليص حجم البطالة.

- **على المستوى الخدمي :** تسعى سياسة التوازن الجهوي الى تحقيق التوازن في تقديم الخدمات العامة وسد احتياجات السكان المحليين ، من خلال توفير خدمات الحياة الكريمة والقضاء على النقائص التنموية بين المناطق والأقاليم .
- **على المستوى الجغرافي :** تسعى سياسة التوازن الجهوي الى توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والموارد الطبيعية بما يتماشى و الخصائص التنموية والجغرافية المحلية ومقوماتها الثقافية والاجتماعية ، من خلال تهيئة الفضاءات الإقليمية الجهوية بالشروط والهيكل الضرورية لاحتضان برامج ومشاريع التنمية المختلفة .
- **على المستوى الديمغرافي :** تسعى سياسة التوازن الجهوي إلى مراعاة الخصوصية الديمغرافية للإقليم أو المنطقة المحلية ، بما يتماشى ومتطلبات الكثافة السكانية وعمليات توزيع السكان والتوسع العمراني. و ضرورات القضاء على التهميش والعزلة الخاصة بالمناطق الريفية والجبلية والنائية والصحراوية والحدودية و مناطق الظل ومعالجة نقائصها واختلالاتها التنموية ...
- **على المستوى الأمني :** تسعى سياسة التوازن الجهوي الى الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي للسكان المحليين وعدم نزوحهم وهجرتهم من مناطقهم النائية أو الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية ، من خلال ضمان الاستجابة لحاجياتهم الأساسية.
- **على المستوى القانوني :** تسعى سياسة التوازن الجهوي إلى مواكبة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية السياسة المختلفة ، الرامية الى تحقيق أهداف وبرامج مخططات التنمية المختلفة ، كمخطط الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ... وغيرها.

3- من حيث التطور : يلاحظ ان سياسة التوازن الجهوي في الجزائر قديمة وقد عرفت تطورا كبيرا بعد الاستقلال ، حيث ارتبطت بتوجهات التنمية المختلفة التي تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي والاكتفاء الذاتي وتقليص مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين السكان والأقاليم الجهوية المختلفة.

من خلال تطبيق مجموعة من المخططات التنموية القصيرة المدى ، لاجل مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بقضايا حيوية مند بداية الاستقلال ، كالتعليم والتكوين والفلاحة و العمران والصحة ،... وغيرها .

وعموما ، لقد عرفت البلاد مجموعة من المخططات الخماسية مؤخرا لاجل بعث مشاريع الاستثمار في مجالات كثيرة ، كالصناعة والزراعة والمنشآت القاعدية (الطرق والمواصلات والمطارات والمواني...) والجامعات والمدارس. والسكن كما جاء في برامج الإنعاش الاقتصادي لسنوات 2001-2004 و 2005-2009 و 2010-2014 و برنامج دعم النمو لعام 2015-2019 والبرنامج المرتبط بتنمية الجنوب والهضاب العليا لعام 2006-2009.

وقد ساهمت هذه المخططات في توفير الكثير من مناصب الشغل وحل الكثير من مشاكل التنمية على المستوى المحلي في مجالات متنوعة ، نتيجة انشاء مدن وتجمعات حضرية جديدة وتقسيم الهيئات المحلية الى مقاطعات ادارية وولايات جديدة في الشمال والجنوب، تماشيا مع متطلبات زيادة السكان وتنوع حاجاتهم الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

1- من الناحية الاصطلاحية: يمكن القول أن التنمية الريفية ترتبط في جوهرها بجهود تحسين نوعية حياة سكان المناطق الريفية وتطوير نمطهم المعيشي- ، بما يساعد على التكفل بمختلف حاجتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حيث لا تقتصر التنمية الريفية في هذا الإطار على أهداف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان ، بل تمتد أيضا الى عمليات تغيير جوهرية في طابعهم الجغرافي و محاربة مختلف مظاهر الإقصاء والتهميش التي تمنعهم من التمتع بشروط العيش الكريم والخدمات العامة الضرورية لتلبية احتياجاتهم ودعم أنشطتهم الاقتصادية والتجارية ، بما يتماشى وخصوصيتهم المجتمعية وخطوطهم العلائقية .

ذلك ، أن أهمية التنمية في المجتمع الريفي، لا تركز فقط على خصوصية النشاط الاقتصادي الذي يعتمد عادة على الفلاحة والرعي ، وإنما أيضا على الخصوصية العلائقية التي تميز النمط الاجتماعي الريفي بمميزات خاصة ، كالتضامن والبساطة والتعاون والانسجام الاجتماعي سواء على مستوى التنظيم الاجتماعي بين أفرادهم او على مستوى التعامل الفردي مع بعضهم البعض .

2- من حيث اهداف التنمية الريفية : تسعى التنمية الريفية الى تطوير حياة سكان الريف انطلاقا من مجموعة من الأشكال منها :

- التحسين النوعي لحياة سكان الريف: من خلال العناية بمتطلبات رفع القدرات والتمكين والإنصاف وجودة الخدمة وسهولة الوصول إليها ...
- الدعم الاقتصادي للأنشطة الإنتاجية: من خلال تمويل الأنشطة الاقتصادية الريفية المرتبطة بفلاحة الأرض و تربية المواشي وغرس الأشجار وحفر الآبار وترقية الصناعات والحرف التقليدية و تسهيل

- عمليات استغلال الموارد الطبيعية الموجودة ، وضمان استفادتهم من الإعانات المادية والقروض و تسهيلات الاستثمار المحلي المختلفة....
- توفير الخدمات والمرافق العامة : لتسهيل قضاء حاجيات سكان الريف الأساسية الإدارية والخدماتية و ضمان توفيرها لهم بشكل مستمر وسريع .، كالتعليم والصحة والمياه والغاز والكهرباء والطرق والسكن ... وغيرها.
 - القضاء على مظاهر الفقر والتهميش والعزلة في المناطق الريفية والنائية .
 - تحقيق الاستقرار في المجتمع الريفي ومنع هجرة سكانه نحو التجمعات الحضرية والمدن ...

3- من حيث التطور : لقد عرفت سياسات التنمية الريفية من الناحية التاريخية تطورا ملحوظا بعد الاستقلال ، حيث إذا كانت هذه المناطق قد تميزت في مرحلة ما قبل الاستقلال بأوضاع وظروف مزرية بسبب السياسات الاستعمارية المجحفة ، فان ارتباط هذه التنمية بالأرض قد جعلها تتميز بمجموعة من المميزات السلوكية والثقافية التي تميز المجتمع المحلي كالعامل في مجالات الزراعة وممارسة النشاط الرعوي وتربية المواشي واستخدام الأدوات والأساليب الإنتاجية التقليدية وصعوبة التكيف مع الأوضاع والظروف المناخية والبيئة الجغرافية والطبيعية بالإضافة إلى الاعتماد على النظام القبلي والعرش و التعاون والتضامن الجماعي لمواجهة مشاكل الإنتاج والحصاد المختلفة و صعوبة التكيف مع سياسات التقسيم الإداري التي كانت متبعة وواجباتها المالية المختلفة كضرائب الأسواق وخدمة الأرض ونظام ملكيتها... وغيرها.

على عكس مرحلة ما بعد الاستقلال التي تميزت ب بروز تنمية ريفية متنوعة ، تسعى الى تطوير المجتمع الريفي و تغيير أنماطه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بما يساعد على ترقية الحياة الريفية و تجديدها (سياسة التجديد الريفي) من خلال تقليص مظاهر التفاوت بين التجمعات الحضرية والريفية و ضمان التوزيع العادل لعوامل الإنتاج والخدمات و تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي ومعالجة مشاكل التنمية الريفية المختلفة ، كالتمويل والتمويل والمراقبة المؤسسية وتذليل وإصلاح وتوسيع مساحة الأراضي الصالحة

للزراعة و توفير متطلبات الأمن الغذائي والتخزين والنقل والتعويض على الأضرار والمخاطر ومنح الإعانات المادية والقروض لممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية والمهنية والحرفية (النسيج – الخياطة –الأواني الفخارية- زراعة الإعشاب – تربية النحل....) وتوفير أسباب الاستقرار والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين ومنعهم من النزوح أو الهجرة إلى المدن والتجمعات الحضرية .

الخدمة العمومية المحلية

1- من حيث المفهوم: يمكن القول من الناحية الاصطلاحية ان تعريف الخدمة العمومية المحلية قد ارتبط بمجموعة من التصورات والأراء ، التي تربط الخدمة بمجموعة من الأنشطة والمنتجات التي تقدمها مرافق الإدارة المحلية العامة بشكل ملموس او غير ملموس من اجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق الرضى الفردي والجماعي على صعيد الإقليم والمنطقة الجغرافية المحلية التي تكون فيها.

حيث ، كما يقصد بالخدمة العمومية المحلية ذلك النشاط الإداري والمالي والتقني المنظم والمشروع الذي يحوز على اثار اجتماعية واقتصادية وإدارية متعددة يبرز جانبها العملي في الدور الفعال الذي تقوم الهيئات والمرافق المحلية في تحقيق الرضى الفردي والجماعي و ضمان التوافق مع متطلبات الصالح العام والمنفعة العامة بشكل عادل ومستمر وبما يتماشى مع طبيعة الظروف والأوضاع الجديدة .

2- من حيث الأهمية والخصائص: تكمن أهمية الخدمة العمومية المحلية كما هو معلوم في القضاء على البيروقراطية وتحسين الخدمات العامة التي تكون على المستوى المحلي ، وترقية مستوى التعاملات الإدارية والإنتاجية والخدمية في الأقاليم والمناطق المحلية ، بالإضافة إلى دورها في القضاء على ممارسات الفساد الإداري وتكريس الشفافية وتقريب الإدارة من المواطن.

ولقد ازدادت أهميتها في ظل الانتقال من نمط الإدارة التقليدية (الورقية) إلى نمط الإدارة الالكترونية التي تستخدم وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال والانترنت في أداء العمل الإداري وتنفيذ برامج السياسة العمومية المحلية ، مما ساهم في عصرنه أداء الخدمة العمومية في المرافق العامة وتطوير وظائف عمل أجهزة وهيكل الإدارة المحلية المختلفة .

حيث ، كما تتميز الخدمة العمومية بالاستمرارية والقدرة على الاستجابة للحاجيات العامة تتطلب ممارستها العملية ضرورة الاستخدام الجيد

للأساليب والمهارات الجديدة والتدريب المستمر عليها، لضمان التحسين المستمر لشروط تقديم الخدمة العامة ومواكبة تطورات الثورة التكنولوجية بما يساعد على تحقيق التكيف مع ظروف الواقع ومتطلبات الجودة .

ولعل من أهم مميزات الخدمة العمومية المحلية ما يلي :

- تقديم الخدمة العامة بشكل مجاني أو من خلال رسوم رمزية.
- خدمة المصلحة والمنفعة العامة .
- تقديم خدمات غير ملموسة.
- تقديم الخدمة بشكل مباشر و مستمرين أطراف الخدمة الثلاث (المستفيد من الخدمة - مقدم الخدمة - مرفق الخدمة).
- ضمان مبدأ المساواة في الحصول على الخدمة العامة المحلية(تكون متاحة للجميع)
- ضمان مبدأ استمرارية الخدمة العامة المحلية ، لأجل تلبية الحاجيات المحلية وضمان الحصول عليها بشكل مستمر ودائم ومنتظم.
- جودة الخدمة ، من خلال الحرص على تحسينها وتطويرها باستمرار.
- التكيف مع ظروف وأوضاع الواقع الجديدة ، لأجل مواكبة الاحتياجات الجديدة و ضمان تطور ها المستمر .

وعموما ، يمكن القول ان الخدمة العمومية أنواع كثيرة ، فهناك الخدمات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها كالتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة والطرق... وهناك الخدمات العمومية ذات منفعة اجتماعية وثقافية مثل المكتبات العمومية والحدائق والمنتزهات والمنشآت الثقافية ، وهناك خدمات ذات طبيعة اجتماعية كالسكن ، وخدمات ذات طبيعة تنموية كالبناء والمدارس والجامعات والمستشفيات والطرق والجسور ، وخدمات إدارية و خدمات تجارية كالكهرباء والمياه والغاز....

2- من حيث التطور : وعموما ، لقد عرفت الخدمة العمومية المحلية في الجزائر تطورا في ظل بروز أنواع جديدة من الخدمات كالخدمة عن

طريق الشباك الالكتروني وخدمات الدفع الالكتروني والخدمة عن بعد ، مما أدى إلى تسريع إجراءات الخدمة وضمان شفافيتها ونزاهتها، وتبسيط الإجراءات الإدارية و تسريعها و تقليل عدد الوثائق و القضاء على البيروقراطية و تقرب الإدارة من المواطن . كما تم بروز العديد من الخدمات عن طريق المنصات ا والبوابات والتطبيقات الالكترونية، مما ساعد على الحصول على العديد ن الوثائق الرسمية كوئائق الحالة المدنية والبطاقات البيومترية ودفع الفواتير والحصول على العديد من المعلومات والبيانات وغيرها.

1- مخططات التنمية المحلية : تلعب المخططات التنموية دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية ، سواء من خلال المخططات المحلية التنموية التي تقوم بها الأجهزة والمجالس المحلية (الجماعات المحلية) أو من خلال برامج وصناديق تنموية معينة ، باعتبارها تمثل وسائل وأدوات قانونية ومالية هامة في تحقيق التنمية ، حيث تجسد المخططات التنموية البلدية PCD سياسات التنمية المحلية على مستوى البلدية وبالتنسيق مع الولاية، الخدمات العامة اللازمة ، للسكان كالسكن والمياه والصحة والتعليم والطرق ... خاصة في المناطق المحرومة والنائية.

و عادة ما تكون هذه المخططات التنموية مدروسة وتتوفر على التمويل اللازم والجدوى الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لنجاح مشاريع التنمية المحلية من الناحية التقنية والإدارية والآثار الاجتماعية ، حيث تتميز بطابع انساني واقتصادي وخدمي وترتبط بتوجهات الاستثمار وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة .

أما المخططات التنموية القطاعية PSD فهي التي تكون مرتبطة بأنشطة وبرامج قطاعية محلية بناء على اقتراحات محلية وتكون مدروسة كذلك تقنيا وإداريا بالتنسيق مع القطاعات المحلية المختلفة.

اما البرامج التنموية الأخرى التي تمثل مختلف الصناديق التي تدعم التنمية المحلية ، كالبرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي ، والبرنامج الوطني الذي يرتبط بأقاليم ومناطق محددة ، كالهضاب العليا والجنوب ، فهي تهدف الى دعم برامج التنمية المختلفة في هذه المناطق والقضاء على مظاهر التخلف والإقصاء والحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

2- أبعاد مخططات التنمية المحلية : ارتباط مخططات التنمية المحلية بدورين أساسيين هما :

- الدور الأفقي أو الجهد الحكومي.

- الدور العمودي او الدور الشعبي.
- يجعلها ترتبط بمجموعة من الأبعاد هي :
- **البعد الاقتصادي** : الذي يتمثل في جذب الاستثمار ورؤوس الأموال وتشجيع العمل التنموي المحلي المنتج وخلق الثروة .
- **البعد الاجتماعي** : الذي يتمحور حول أهداف ترقية الإطار المعيشي- للسكان وتوفير متطلبات العيش الكريم من خلال ضمان الاستجابة لحاجياتهم وإشباعها.
- **البعد البيئي**: الذي يركز على متطلبات حماية البيئة و المحيط العام والحفاظ عليها.

3- **أهمية مخططات التنمية المحلية** : تتمثل أهمية مخططات التنمية المحلية في مجموعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها:

- تلبية الاحتياجات المحلية الأساسية.
- تحديد أولويات التنمية المحلية .
- إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل التنمية المحلية.
- توسيع فرص المشاركة والمبادرة العامة المحلية.
- ضمان التعاون والتضامن المحلي (التأييد والمساندة) لأجل تجسيد مشاريع وبرامج التنمية المحلية.
- تنمية القدرات المحلية وتعبئتها بشكل متكامل وفعال.
- تدعيم فرص الإبداع والتطوير المحلي.
- تدعيم مبدأ الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية المحلية.
- تحقيق التوازن التنموي العادل.
- منع الهجرة والنزوح نحو المدن والمناطق الحضرية.
- توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة.
- ضمان الحياة الكريمة وخلق الثروة .

4- **تأثيرات مخططات التنمية المحلية** : تتأثر مخططات التنمية المحلية عادة بمجموعة من العوامل منها:

- الميزانية المحلية التي تنقسم بدورها إلى نفقات ومدا خيل كما ترتبط بشؤون التسيير الخاصة بالموظفين والمستخدمين والتجهيز والاستثمار ذات العلاقة بقضايا التنمية المختلفة ، كالطرق والنقل والتعليم والصحة والمياه والأمن .. وغيرها.
- نمط المشاركة العامة وانتشار الفساد وغياب الديمقراطية ..
- ضعف إدارة التنمية وتهيئة الإقليم من خلال إيجاد البيئة الملائمة لتحقيق الإقلاع التنموي (التصميم - التخطيط - التنفيذ - المتابعة - التقييم ...).
- البيروقراطية وضعف المرونة الإدارية.
- غياب الرؤية التنموية القصيرة والمتوسطة المدى.
- عدم الانخراط في مسارات التنمية الوطنية وأهدافها الكبرى وعدم تحقيق التوازن التنموي و معالجة مشاكل التنمية بشكل مستمر.
- الإفلاس والعجز المالي.
- ضعف الموارد المحلية.
- بسوء التسيير والتبذير والإهمال...

مبررات مخططات التنمية المحلية واهم أهدافها ومركزاتها

1- **مبررات مخططات التنمية المحلية :** تستمد أهمية المخططات التنموية المحلية من أهمية التنمية المحلية التي تكون على مستوى الإقليم او المكان الجغرافي المحدد ، حيث يمكن ربط أهمية التنمية الريفية او المحلية المرتبطة بالتجمعات السكانية المحدودة بمجموعة من المبررات ، منها :

- أهمية المخططات التنموية المحلية في تجسيد تصورات وأهداف برامج التنمية الوطنية وخططها الشاملة.
- أهمية المخططات التنموية المحلية في تحقيق التوازن التنموي والقضاء على التفاوت بين المناطق والأقاليم .
- أهمية المخططات التنموية المحلية في تحسين خدمات المجتمع المحلي اقتصاديا وإداريا وثقافيا واجتماعيا وبيئيا .
- أهمية المخططات التنموية المحلية في الحد من المظاهر السلبية التي تضر- بالتنمية المحلية ، كالهدر والإسراف والتبذير والفوضى والإهمال ... وغيرها.
- أهمية المخططات التنموية المحلية في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة
- أهمية المخططات التنموية المحلية في خلق الثروة وتوزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.
- أهمية المخططات التنموية المحلية في حل المشاكل المحلية ومعالجتها بشكل منظم ومستمر ، ومن خلال وضع الآليات القانونية والمالية والبشرية المناسبة.
- أهمية المخططات التنموية المحلية في استغلال الثروات المحلية والحفاظ عليها.
- أهمية المخططات التنموية المحلية في تعزيز المشاركة الشعبية ودور المواطن في الشأن المحلي.
- أهمية المخططات التنموية المحلية في تفعيل النمط اللامركزي في التسيير المحلي .

- أهمية المخططات التنموية المحلية في تحقيق الاستقرار والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي.
- أهمية المخططات التنموية المحلية في تعزيز قيم العمل الايجابية وخاصة قيم التعاون والتضامن المحلي بين فواعل التنمية المحلية المختلفة .

2- أهداف مخططات التنمية المحلية :يمكن تحديد أهداف مخططات التنمية المحلية في مجموعة من الجوانب ، منها :

- توفير الخدمات العامة واحتياجات السكان المحليين.
- تعزيز أشكال المشاركة الشعبية وروح التضامن المحلي.
- تعزيز المبادرات الفردية والجماعية.
- توزيع الأدوار والمسؤوليات والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق والأقاليم المحلية.
- دعم الاستثمار في الموارد البشرية والمادية المحلية.
- التعاون المحلي بين مختلف قطاعات التنمية .

3- مرتكزات مخططات التنمية المحلية :تقوم مخططات التنمية المحلية على مجموعة من الدعائم أو المرتكزات المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المختلفة، مثل :

- القيادة الرشيدة والقادرة على اتخاذ القرار.
- الإرادة الشعبية المؤيدة والمساندة للبرامج التنموية .
- الإمكانيات المحلية المادية والبشرية المؤهلة والكافية.
- التدريب والتطوير المستمر والتعبئة العامة الفعالة للإمكانيات والقدرات المحلية.
- حسن استغلال وتوظيف الموارد المالية وتنويع مصادرها.
- حسن استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تحقيق برامج التنمية المحلية المختلفة.
- تطوير التشريعات القانونية .

- الالتزام بمبادئ الحكامة المحلية .
- القدرة على التكيف والملائمة مع ظروف الواقع المحلي .

1-From a theoretical perspective:

In order to define the theoretical framework of “local development management,” the following key points must be clarified:

- Theoretical approaches to local development are usually focused on the Western meaning, which takes into account the characteristics and conditions of capitalist Western societies and their ways of dealing with the concepts of growth, investment, production, consumption and savings.
- Current studies often focus on the nature of efforts to achieve continuous growth at the level of national and individual income, in aggregate and based on a set of formal and objective conditions and criteria .
- Related to the living conditions of the individual and his various social, economic and political crises, regardless of the conditions of developing societies that suffer from many economic and social problems and crises, for various reasons and factors .
- The equation of development today depends not only on the means of collective action and the human ability to bring about social, economic and cultural change in society, but also extends to many other factors such as : the ability to adapt to reality, control technological, organizational and managerial means, production methods, the extent to which the will to develop independently is possessed.....
- The concept of development, which emerged after the Second World War, can be viewed not only as part of the historical and civilizational dimensions of the political and economic self-determination policy of the developing countries, but also with its many conflicting meanings and concepts such as:

economic growth, modernization, Progress, liberal openness, Economic capitalism,

- Theoretical approaches classify the reality of development according to a set of methods, models, and experiences. Furthermore, the analysis of development trends is not limited to classifying them into poor, traditional agrarian societies and rich, modern industrial societies, but extends to include other concepts from a psychological, social, and economic perspective, such as achievement, the role of the individual, and values in achieving productive and intellectual progress.. As Talcott Parsons, Rostow, David McClelland, David Smith, Francis Fukuyama, Inglis and others have said.
- Modernization theory focuses on the stages of transition from traditional to modern society, and the role of industrialization, urbanization, education, and participation in bringing about social and economic change and improving social and economic well-being. Dependency theory, on the other hand, focuses on the causes of dependency and its impact on economic and social underdevelopment in developing countries as a result of hegemony, control, colonialism, and other factors.

2- From a practical perspective:

The success of local development policies does not depend on a single factor, but rather on a combination of factors, including:

- Alignment with national development policies and objectives
 - Implementation of the principle of equitable and balanced development, eliminating exclusion, isolation, and marginalization.

- Improving the living conditions of local residents and ensuring a dignified life for them.
- Developing local natural resources and optimizing their use.
- Creating job opportunities and reducing unemployment.
- Enhancing the quality of local public services.
- Attracting investment and generating wealth.
- Strengthening individual and collective capacities.
- Addressing local development issues and resolving related challenges.
- Interaction between local authorities and community initiatives.
- Citizen participation in development efforts through their opinions, suggestions, criticisms, needs assessments, and prioritization.
- Embodying the values of solidarity, cooperation, and mutual trust.
- A collective sense of the need for continuous improvement of development programs and their implementation mechanisms.
- Self-reliance, a sense of responsibility, and innovation

3- Definition overview :

- Organizationally, management (as an art and a science) is linked to many important factors such as knowledge, creativity, human efforts, material resources, organizational levels (Top, middle, and lower), and effective development goals (quality, governance, and sustainability).

- Development means growth and prosperity, and it is achieved at many levels: economic, social, cultural, and political. It is also linked to many factors, such as population, resources, values, education, health, housing, lifestyle, standard of living, security, and stability.

Despite the confusion between development, economic development, and growth, development is a crucial process:

- ✓ To provide basic needs (food, housing, health, education, and safe work).
- ✓ To achieve self-fulfillment.
- ✓ To raise productivity levels.
- ✓ To ensure responsiveness and increase satisfaction.
- ✓ To solve production and service-related problems.
- ✓ To achieve social change and diversify experiences (social welfare, independence, integration, participation, etc.
- ✓ To get out of backwardness and economic stagnation.
- ✓ The emergence of development was linked to many factors such as: (the social and economic role of the state - World War II - the economic crisis of 1929 - the Industrial Revolution - the disparity between economic and social development...).

Development is also influenced by many factors:

- **Economic factors** such as: development plans, economic growth, national income rate, per capita income, investment volume, fiscal and economic policies, unemployment rate, labor market, business environment...

- **Political and social factors** such as: development programs, laws, investment, bureaucracy, political and social crises, values, customs, population growth, education levels, illiteracy, lifestyle...
- **Technological factors** such as: innovation, creativity, artificial intelligence, the internet, the digital divide, e-government, statistics, data...

The necessities of development are based on the following:

- 1- **Progress** reflected in the standard of living, quality of services, social justice, adaptability, advanced infrastructure, stable legal systems, production, innovation, technology, and services...
- 2- **Quality** education and health services, good governance, research and development, investment incentives, and low levels of corruption...
- 3- **Evaluation** of economic, social, scientific, and technological indicators, including GDP, wealth distribution, standard of living, economic competitiveness, investment attraction, flexible business environment, market efficiency, transparency, and job opportunities...
- 4- Focus on the **Human Development Index**, such as health, education, life expectancy, scientific research and technology, technological infrastructure, and patents...

Development is affected by numerous challenges, including:

- ✓ **development constraints**, weak government institutions, lack of governance and transparency, administrative corruption, mismanagement of resources, instability, unemployment, lack of basic services, weak partnerships between the public

and private sectors and civil society, nepotism, lack of trust, climate change, dependency, weak digital transformation, and a weak entrepreneurship and emerging technology sector.....

✓ **Unemployment** is linked to economic cycles, economic crises, boom economies, employment, the labor market, education policies, planning, and guidance... for example:

- **Structural Unemployment**
- **Cyclical Unemployment**
- **Seasonal Unemployment**
- **Disguised Unemployment**
- **Behavioral Unemployment**

4-Local development:

Local development is influenced by many factors such as policymakers and development planners, cultural and social foundations, concepts of progress, modernization and industrialization, importation of technology and production structures, means of production, and employment levels..

- Local development goals revolve around several key issues, including:
 - Assessing local capabilities,
 - Measurement of required response capacity,
 - Activating development programs,
 - External cooperation,
 - Popular participation,
 - Initiative and capacity building,
 - Guaranteeing rights and freedoms,
 - Achieving balanced development,
 - Focusing on the dimensions of comprehensive development,
 - Encouraging innovation and creativity
- The implementation of local development programs revolves around several factors, including:
 - A- Economic factors such as: investment, capital flow, a suitable business environment, economic incentives, local economic resources, productive and service activities, sustainable development, and financial resources.

B- Geographical factors such as: the characteristics of the geographical region, pollution, renewable resources, socioeconomic disparities, and local specificities.

C- Demographic factors such as: population growth, education, illiteracy, health, sanitation, local priorities and aspirations, citizen participation in development, proposals, consultation, and neighborhood and village committees.

D- Institutional factors such as: the existence of a local authority, development programs, partnerships between the private sector, the public sector, and civil society, laws, information, statistics, data, strategic analysis, transparency, decision-making, small and medium-sized enterprises (SMEs), startups, coordination, monitoring, evaluation, human capacity, and decentralization.

➤ **Strategies** for implementing local development projects revolve around numerous theoretical and practical objectives, such as:

- **Participation and consultation:** basic services, participatory budgeting, consultation, identifying local problems, proposing solutions.
- **Alliance and cooperation:** local initiatives, local associations, economic institutions, public benefit, wealth creation.
- **Leadership:** joint programs, targeted, cost-effective, realistic policies, sustainable and balanced local development, local support, streamlining procedures, Resolution of legal and administrative obstacles...

5-Community development and local development:

The concept of community development is generally linked to the conditions of underdevelopment in rural and marginalized areas, rural and urban development programs, and supporting self-reliance, civil society, and governmental efforts to meet local needs and identify problems and priorities. This is because local development is a long and continuous process requiring many aspects, such as:

- ✓ Educational work.
- ✓ Adapting to local conditions and socio-economic specificities.
- ✓ Self-maturity.
- ✓ Planning and realism
- ✓ Developing local capacities
- ✓ Financial and technical support
- ✓ Focusing on procedural aspects (as process) and methodology (as method) alongside productive and service activities (as programs) and as ongoing social movements.

Conceptually, it addresses the topic of local development based on a set of economic, social, cultural, and urban levels and dimensions, such as:

- **Geographical level:** broad local (regional development) and narrow local (local development).
- **Demographic level:** rural (rural development) and urban (urban development).
- **A bottom-up approach :** (adaptability, greater effectiveness and suitability, motivation, sense of

responsibility, participation, proactivity, direct communication, trust, cooperation, etc.)

- **A top-down approach :** (centralization, hierarchy, centralized planning, rigidity, difficulty adapting, weak participation, weak communication, etc.)

In general, the reasons for local development revolve around the following:

- ✓ Popular participation.
- ✓ Local stability.
- ✓ Benefiting from development programs.
- ✓ Decentralization.
- ✓ Activating the role of the local citizen.
- ✓ Providing basic services.
- ✓ Developing social awareness and local capacities.
- ✓ Achieving balance and social justice.
- ✓ Assigning responsibility
- ✓ Strengthening the pillars of local development (administrative leadership, laws, funding, positive participation)
- ✓ Supporting local development strategies (central planning and local implementation, balanced participation in development efforts, decentralization of implementation and planning, etc.)

6-Local Development Management :

It is a new concept and a specialization within modern public administration, which emerged to keep pace with global development conditions and address the challenges of planning, production, services, economic aid, infrastructure, institutions, and the legal framework. Its importance lies in:

- ✓ Building strong institutions.
- ✓ Implementing development programs.
- ✓ Societal advancement.
- ✓ Addressing development challenges.
- ✓ Fostering creativity and innovation.
- ✓ Monitoring and evaluation.
- ✓ Coordination and cooperation.
- ✓ Providing information and data.
- ✓ Openness and local and international cooperation
- ✓ Connecting with the ecosystem and society.
- ✓ Relying on institutional approaches, planning, and transparency.
- ✓ Ensuring the efficient and rational use of available resources.
- ✓ Supporting economic growth and eliminating backwardness.

7- Some theoretical approaches:

he process of formulating development goals is linked to several theoretical approaches, including:

- **Power Games Theory:** Developed by Henry Mintzberg, this theory is based on the concept of organizational behavior among a group of actors both inside and outside the organization, and their relationship to decision-making authority, labor unions, interest groups, managers, and organizational alliances.
- **Management by Objectives (MBO):** This approach focuses on administrative and organizational integration, methods for formulating goals and plans, and the variables of the

organization's internal and external environment. It also emphasizes efficiency, control, planning, achievement, and the means of working in an objective and motivating manner (incentive systems, division of labor, distribution of responsibility, planning, organizing, supervising, mobility, time management, etc.). Frederick Taylor and Frank Gilbert, for example, suggest this approach to reduce wasted time.

- **Henry Gantt's approach**, which relies on a number of frameworks related to machinery, production, movement, and worker productivity, focuses on processes such as control, production schedules and costs, standard of living, worker psychology, increasing productivity, financial and non-financial incentives, and others. Among its most important charts are:
 - ✓ **The Progress chart**: Shows the operations center.
 - ✓ **The Load chart**: Shows the workload.
 - ✓ **the layout chart** : Shows the workflow.
 - ✓ **The Man record chart**: Shows The time the worker spends on their work
 - ✓ **The Machine record chart** : shows the amount of work done by each machine and the time wasted on the work.
- **Elton Mayo's approach to human relations** :which focuses on psychological, social, and productivity factors.
- **Ishikawa's approach to quality circles**, which focuses on managing production processes, automation, digital control, and optimal location (transportation, markets, raw materials, electricity, water, fuel, labor, etc.).

8-Economic system and local development:

Through the economy, society determines its needs for goods, services, institutions, economic and social activities, coordination, interdependence, the nature of decision-making, economic growth objectives, production volume, per capita GDP, the balance between exports and imports, investment, and so on. It is also through the economy that challenges to performance and competitive advantage can be addressed. Despite the diversity of development challenges and the lack of consensus on the causes of poverty, such as:

- 1- **Opinion 1:** The poverty trap and the scarcity of foreign aid, as argued by Sachs (in his book *The End of Poverty*).
- 2- **Opinion 2:** The ineffectiveness of foreign aid, as argued by William Easterly,
- 3- **Opinion 3:** The weakness of human capabilities, as argued by Amartya Sen.

This is especially true since the economic system cannot be separated from the social system and public life, whether in its essence (objectives) and form (rights, relationships, roles, etc.), or in its means (production and services) and strength (growth rate, income level, stability, internal and external environment, etc.).

9-Local development and sustainable development:

Sustainable development has been defined in more than 70 ways. It focuses on the rights of current and future generations, improving living conditions, well-being, health, stability, education, and food security, according to the Botterland Report. It is characterized by several features, including:

- ✓ Continuous and renewable development.
- ✓ Inclusive and participatory development
- ✓ Protection of the environment and natural resources
- ✓ Balanced development
- ✓ Generating wealth and employment opportunities
- ✓ Based on a culture of responsible consumption (reducing waste, saving, investing, etc.)
- ✓ Its existence is linked to several justifications (pollution, environmental awareness, climate change, economic crises, poverty, hunger, socioeconomic inequality, renewable and non-renewable resources, etc.)
- ✓ It is based on three fundamental dimensions:

A- The economic dimension. (Increasing national income - Economic growth - Eliminating disparities - Redistributing income and wealth - Raising the standard of living - Reducing unemployment - Providing capital...)

B-Social dimension: (Welfare - Sustainability of institutions - Public participation - Infrastructure development - dependency - Social justice -flexibility -Resilience, - Gap - Illiteracy - Education - Health - Innovation - Quality - Creativity...).

C-Environmental dimension: (Available resources and the human environment - Economic and commercial transactions - Incentive systems - Environmental protection - Renewable energy sources - pollution - Environmental awareness - Environmental balance - Clean energy...).

10-Humanity and Sustainable Development :

Human beings are the foundation of society and the ultimate goal of development (To Man - With Man - By Man), which necessitates protecting the environment and natural resources and achieving economic and social growth at all levels—local, national, and global.

Global interest in the concepts of sustainable development has evolved across multiple issues, including:

- The environment, poverty, development, sound planning, and the sustainability of available resources (Stockholm Conference, 1972);
- Environmental pollution, sustainable growth, and a comprehensive global vision of the environment and its multiple dimensions (Earth Conference, 1992);
- Developing a practical plan for respecting the environment, protecting natural resources, and supporting the Millennium Development Goals (poverty, hunger, education, gender equality, global partnership for development, health, etc.) (Johannesburg Summit, 2002)
- Declaration of the Sustainable Development Goals and commitment to their implementation (2015-2030) such as: ending poverty and hunger and ensuring food security,

ensuring health, quality education, gender equality, water and sanitation services, clean energy, economic growth, creativity and innovation, safe and sustainable cities, sustainable consumption and production, improving the climate, promoting international cooperation and partnership for sustainable development.....).

مع تمنياتي لكم بالتوفيق